

اصطلاحات الأصول

[203] قاعدة لاضرر هي اخبار الشارع بعدم جعله الحكم الضرر في شرعه ودينه تكليفيا كان أو وضعيا ، أو هي حكمه بانتفاء الموضوع الضرر ادعاء بعناية عدم جعل الحكم له .
فللقاعدة موضوع ومحمول ، موضوعها الحكم الضرر أو الموضوع الخارجي الضرر ، ومحمولها الاخبار عن عدم جعل ذلك الحكم حقيقة أو عدم ذلك الموضوع تنزيلا وادعاء بلحاظ عدم حكمه .
مثلا إذا فرضنا في مورد تضرر المكلف بالتوضوء فإيجاب الشارع للوضوء (ح) يكون حكما ضرريا ينشأ منه تضرر المكلف ، فنقول (ح) ان وجوب الوضوء ههنا حكم ضرر وكل حكم ضرر مرفوع ، فالوجوب هنا مرفوع أو نقول الوضوء مثلا موضوع ضرر فهو مرفوع بعناية رفع حكمه ؛ ومثله الغسل والصوم والقيام في الصلوة وغيرها . ونقول في رفع حكم الحرمة ان حرمة الكذب أو شرب الخمر ضررية في هذا المورد فهي مرفوعة ، أو ان نفس الكذب أو الشرب مرفوع بعناية رفع حكمه اعني الحرمة . ونقول في رفع الاباحة مثلا ان اباحة اضرار شخص بشخص أو اتلاف ماله حكم ضرر فهي مرفوعة . وفي الحكم الوضعي ان لزوم بيع المغبون حكم وضعي ضرر فهو مرفوع أو ان
